

قياس وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2004-2020

Measuring and analyzing the impact of exchange rate changes on some macroeconomic variables in Iraq for the period (2004-2020)

أ. م. د. أحمد عباس عبدالله /المشرف

زينة كمال طه / باحث

Dr: Ahmed A Abdullah

Zina K Taha

ahmedabas67@uofallujah.edu.iq

cae.zkt@uofallujah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الفلوجة

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التغيرات الاقتصادية الكلية، التضخم، الناتج المحلي الاجمالي، الانكشاف التجاري.

Keywords: exchange rate, macroeconomic changes, inflation, gross domestic product, trade exposure.

المستخلص

يهدف البحث الى قياس وتحليل الاثر الذي تتركه التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والناتج المحلي الاجمالي والانكشاف التجاري في العراق للمدة (2004-2020) وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات كان من أهمها أظهرت نتائج تحليل البيانات بأن هناك علاقات اقتصادية مختلفة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فكانت علاقة سعر الصرف بالناتج المحلي الإجمالي توازنية، بينما علاقته بالانكشاف التجاري (عكسية) غير توازنية، بينما كانت علاقة سعر الصرف بالتضخم (طردية) طوال مدة البحث (2004-2020)، فضلاً عن أنه يوصي من الضروري حصر الصلاحيات المتعلقة بسعر الصرف بيد البنك المركزي العراقي وعدم التدخل من قبل الجهات الاخرى بعمله.

Abstract

The research aims to measure and analyze the impact of changes in the exchange rate on some macroeconomic variables such as inflation, GDP and trade exposure in Iraq for the period (2004-2020). Different between the exchange rate and some macroeconomic variables, the relationship of the exchange rate with the gross domestic product was equilibrium, while its relationship to trade exposure (inverse) is unbalanced, while the relationship of the exchange rate to inflation related to the exchange rate is in the hands of the Central Bank of Iraq and the non-interference by other parties in its work. (directly) for the duration of the research (2004-2020), please recommend that it is necessary to limit the hands of the Central Bank of Iraq and not to interfere with its work by other parties.

المقدمة

بدون ادنى شك يعد موضوع سعر الصرف من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام العديد من دول العالم وكتابها وباحثيها نظراً للأهمية التي يحظى بها سعر الصرف في تلك الدول لكونه يعبر عن قوة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية الأخرى الذي يعرف بأنه عدد من الوحدات العملة المحلية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية في سوق صرف العملات خلال مدة زمنية محددة، وبحثنا يسلط الضوء على كل ما يتعلق بالتغيرات التي يتركها سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق ومدى أثر تلك التغيرات على قيمة العملة المحلية طوال مدة البحث والنتائج التي توصل لها من خلال استعراضنا لكل المواضيع المتعلقة بالعنوان المذكور.

مشكلة البحث: بنيت مشكلة البحث على التساؤلات التالية:

- هل أثرت التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق بصورة سلبية أم ايجابية؟

- هل أن قياس وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق كانت ايجابية (معنوية) أم سلبية طوال مدة البحث.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من خلال عنوانه المتعلق بالأثر الذي تتركه التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020) وهل كانت تلك التغيرات ايجابية أم سلبية وماهي النتائج التي تم التوصل لها من خلال ذلك.

فرضية البحث: يستند البحث على فرضية مفادها (هناك أثر (إيجابي، سلب) لتغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق)

هدف البحث: يهدف البحث الى قياس وتحليل الأثر الذي يتركه تغير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية كالتضخم والناتج المحلي الإجمالي والانكشاف التجاري في العراق.

المبحث الاول، الاطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف، المفهوم، الأهمية، الوظائف

اولاً، مفهوم سعر الصرف Conception of Exchange Rate، عرف سعر الصرف بأكثر من تعريف منها انه يقصد به "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى" ويركز هذا التعريف على آلية العرض وذلك باعتبار إحدى العملات سلعة والثانية ثمناً لها (عبد الحميد، 2016:19). بينما يعرفه الباحثان بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية (كالدينار العراقي) التي يمكن من خلالها الحصول على عملة اجنبية واحدة (كالدولار) خلال مدة زمنية معينة.

ثانياً، أهمية سعر الصرف The importance of the exchange rate، يؤدي سعر الصرف دوراً مهماً في عملية التبادل التجاري والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تحدث بين دول العالم، وتبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته الجادة والفاعلة في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، فبالنسبة للتوازن الداخلي يتمثل في تحقيق

استقرار المستوى العام للأسعار في السوق المحلية بالنسبة للبلد المعني الى جانب تحقيق مستوى مقبول من النمو الاقتصادي. بينما يتمثل التوازن الخارجي في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية التي يقوم بها البلد المذكور تجاه البلدان الاخرى (دوجي، 2015: 13). لذلك فإن دراسة سعر الصرف تهدف الى البحث عن الوسائل والاجراءات التي من شأنها ان تؤدي الى تحقيق الاستقرار بالنسبة لسعر صرف العملة المحلية (كالدينار العراقي) مقابل العملات الأجنبية الاخرى (كالدولار الامريكي) (عبد الحق، 2000: 10).

ثالثاً، وظائف أسعار الصرف Functions Exchange rate، لسعر الصرف العديد من الوظائف التي يؤديها في عمليات التبادل التجاري والانشطة الاقتصادية الاخرى وتتمثل هذه الوظائف بما يلي: (أمين، 2013: 26)

1- الوظيفة القياسية: إذ يعتمد العديد من المتعاملات والاقتصاديون في عمليات التبادل التجاري الذي ينشأ بينهم على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة أسعار السلع والخدمات المحلية مع أسعار السلع نفسها في السوق الأجنبية وفي هذا الصدد يمثل سعر الصرف حلقة الوصل والقياس بين الأسعار المحلية والأجنبية في السوق لذلك يعد سعر الصرف وسيلة ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف السلع والخدمات مع أسعارها في السوق العالمية ويعد سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأجنبية (سمية، 2009: 8).

2- الوظيفة التطويرية: يستخدم سعر الصرف في عملية تطوير بعض الصادرات لبلد ما باتجاه سوق بلد آخر يتم التعامل والتبادل التجاري معه أي بمعنى أن هناك ميزة نسبية لسلع البلد (أ) في سوق البلد (ب) وبالتالي يتم تشجيع ورغم تلك الصادرات، فضلاً عن ذلك إنه يمكن أن يؤدي سعر الصرف أي الاستغناء عن مشروع صناعية معينة وتعويضها بالاستيراد، لان اسعارها تكون أقل من الأسعار المحلية السائدة في السوق (يمينة، 2010: 9).

3- الوظيفة التوزيعية: يمارس سعر الصرف هذه الوظيفة على مستوى الاقتصاد الدولي او الخارجي وذلك نتيجة ارتباطه بالتجارة الخارجية إذ تقوم هذه الوظيفة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم المختلفة ولهذا يعمل سعر الصرف على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية من خلال توزيع الثروات الوطنية عن طريق التبادل التجاري اذ تقوم التجارة الخارجية بأعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات بين مختلف بلدان العالم ولان سعر الصرف مرتبط بالتجارة الخارجية فهو يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وعملية تغيير القيمة الخارجية لعملة ما سواء بالارتفاع او الانخفاض ستؤثر على حجم احتياطات البنوك المركزية في البلدان الاخرى (سمية، 2009: 8).

المبحث الثاني، المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

المطلب الاول، مفهوم المتغيرات الاقتصادية الكلية

1. مفهوم الاقتصاد الكلي، **Macroeconomic concept**، إن الاقتصاد الكلي هو فرع من فروع علم الاقتصاد، والذي يهتم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار وعرض النقود في التداول ومستوى العمالة والبطالة ورأس المال والصادرات والاستيرادات وغيرها (صخري، 2005: 8-9).

2. سياسات الاقتصاد الكلي **Macroeconomic Policies**، وهي السياسات التي تنفذها الدولة في محاولة لتفادي الصدمات الاقتصادية الرئيسية التي قد يتعرض لها الاقتصاد في بلد ما مثل الكساد أو بغية تحقيق استقرار الاقتصاد ونموه، ويتحقق هذا من خلال نوعين من السياسات:

أ- **السياسة المالية**: وهي مجموعة من السياسات والإجراءات والتركيبات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة يتم تنفيذها لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو معالجة المشكلات الاقتصادية كالبطالة والركود وتحقيق الاستخدام الكامل والأمثل للموارد وتوجيهها بشكل يزيد من إسهامها في الدخل والإنتاج وتحديد الأسعار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل (أوكليل، 2017: 4).

ب- **السياسة النقدية**: وهي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي من أجل تسيير حجم الكتلة النقدية الضرورية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وتعد السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لتحقيق الأهداف ذات الأولوية من حيث آلية العمل وتنظيم حجم الائتمان وتنظيم الأسواق النقدية وتحقيق النمو الاقتصادي (خضير وحمزة، 2018: 424).

3. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: **The concept of gross domestic product**، يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه "مجموعة القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة"، كما عرف بأنه "يمثل قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد من قبل مواطني البلد أو الأجانب" (سحنون، 2010: 86).

4. التضخم: **inflation**، يعرف التضخم بأنه الحركة الصعودية المستمرة للمستوى العام للأسعار والذي ينتج من خلال حصول فائض في الطلب الكلي وزيادته عن قدرة العرض، أو هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وتصبح عاجزة عن أداء وظائفها على نحو كامل (إبراهيم، 2017: 117).

5. درجة الانفتاح الاقتصادي: **degree of economic openness**، تؤدي التجارة الخارجية دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية إذ تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في النهوض باقتصاد دول العالم، فهي تساهم وبشكل فعال في رفع مستوى المعيشة ورفاهية مجتمعاتها، ويتمثل ذلك في

اهتمامها بتحرير الاسواق وزيادة الانفتاح الاقتصادي، فالانفتاح الاقتصادي طور العلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO) وانضمام أغلب دول العالم إليها وما يترتب عليها من إزالة القيود الكمركية بين هذه الدول، وزيادة التبادل فيما بينها عن طريق الصادرات والاستيرادات. وقد ينتهي أثر الانفتاح الاقتصادي إلى تصاعد الاستيرادات بمعدلات كبيرة في الوقت الذي تقل فيه القدرة على التصدير فتظهر مشكلات عديدة، منها مشكلة العجز في الميزان التجاري وبالتالي زيادة المديونية الخارجية وانخفاض القيمة الخارجية للعملة (درويش و راضي، 2009 : 32).

المطلب الثاني، قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات في الاقتصاد العراقي الحقيقي

1- تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004 – 2020): يبين لنا من خلال الجدول (1) ان الناتج المحلي الاجمالي شهد عام 2004 زيادة في الإنتاج بالأسعار الثابتة إذ بلغ (101788449) مليون ديناراً، واستمرت هذه الزيادة بنسب متفاوتة حتى عام 2009، إذ بلغ الإنتاج (124659542) مليون ديناراً، إذ سجل الإنتاج تغيراً سنوياً ما نسبته (4.05%)، فقد وصل الناتج إلى أعلى مستوياته عام (2013) ليصل إلى (174990175) مليون ديناراً بنسبة نمو (8.64%) وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (173872800) عام (2014) بمعدل تغير سنوي سلبى (-0.64%) على التوالي، ويعزى هذا الانخفاض إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط، فضلاً عن الأحداث التي شهدتها العراق نتيجة سيطرة المصالح المسلحة على بعض محافظات العراق وسيطرتها على بعض الحقول النفطية وشهدت الاعوام (2017 و 2018 و 2019) ارتفاعاً في الناتج المحلي إذ بلغ حد أقصى قدره (225058367.9) مليون ديناراً عام (2019) بمعدل نمو سنوي قدره (6.89%)، وتعزى هذه الزيادة في الناتج إلى الارتفاع في أسعار النفط. لكن يلاحظ انخفاض الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغ (188112265.8) مليون ديناراً عام (2020) كما هو مبين في الجدول (1) وبذلك فقد انخفض بنسبة (-16.41%) نتيجة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس (كوفيد-19) الذي ضرب العالم وأحدث تغييرات كبيرة وعلى كافة المستويات، لاسيما مع انخفاض أسعار النفط العالمية، تجدر الإشارة إلى أن كمية النفط الخام المنتج انخفضت عام (2020) إلى (1463.4) مليون برميلاً، بعد أن كانت (1674.8) مليون برميلاً عام (2019)، بانخفاض قدره (12.6%)، وكذلك متوسط سعر الانخفاض في برميل النفط خلال هذه المدة من (61.1) دولاراً للبرميل عام (2019) إلى (38.4%) للبرميل عام (2020)، أي بنسبة انخفاض (37.2%) وقد أدى ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط الخام لعام (2020) مقارنة بعام (2019)، إذ انخفض إنتاج قطاع النفط الخام إلى (60795.7) مليون ديناراً عام (2020) بعد أن كان (114386.4) مليون ديناراً. عام (2019) بانخفاض قدره (46.9%) (وزارة التخطيط، 2020: 2) وعليه يمكن القول أن هذه التذبذبات في الناتج المحلي الاجمالي (ارتفاعاً و انخفاضاً) ترتبط بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها العراق والعالم باعتباره جزءاً من المنظومة الدولية يتأثر ويؤثر بكل ما يحصل من أحداث وإزمات وغيرها.

2- تطور معدل التضخم للمدة (2004-2020): يستدل من الجدول (1) أن الأعوام (2004، 2005) شهدت ارتفاعاً في معدلات التضخم بمعدلات متشابهة بلغت (21.15%، 27.05%) على التوالي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي. ودعم رواتب الموظفين وتقديم بعض الخدمات، واستمر معدل التضخم في الارتفاع إذ وصل إلى معدلات مرتفعة لم يشهدها العراق منذ النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين الماضي إذ بلغت (34.69%) لعام (2006) والسبب في ذلك يعود إلى الإسراع في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع الدعم عن المحروقات وبعض السلع المدرجة في البطاقة التموينية، فيما شهد عام (2007) انخفاضاً وبلغ معدل التضخم (23.60%)، وذلك بسبب السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي لاستهداف التضخم ورفع قيمة الدينار العراقي من خلال أسعار الفائدة. شهد عام (2008) انخفاضاً في معدل التضخم بلغ (11.27%) بينما بلغ معدل التضخم المسجل عام (2009) (7.70%) والسبب في ذلك يعود إلى الأزمة المالية التي أثرت على الاقتصاد العالمي. ثم تراجع التضخم مرة أخرى خلال الأعوام (2010-2012)، وبلغ معدل التضخم عام 2012 (5.71%) والسبب يرجع إلى ارتفاع الاسعار وانخفاض العرض في الداخل والاعتماد عليها إذ تتميز السلع المستوردة بارتفاع أسعاره. فقد شهدت الأعوام (2015 – 2019) انخفاضاً في معدلات التضخم، إذ بلغ معدل التضخم عام (2019) ما نسبته (0.20- %) بسبب مجموعة من المتغيرات الخارجية والداخلية ساهمت في التأثير على معدلات التضخم، منها أزمة الركود الاقتصادي العالمي وما نتج عنها من انخفاض في معدلات النمو لكافة الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن السياسة النقدية التي تحققت في العراق من خلال الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال إجراءات دعم السيولة المحلية واستمرار تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية (البنك المركزي العراقي، 2019: 76). ويشار خلال هذه المدة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (225058367.9) عام (2019) إلى (188112265.8) عام (2020)، وزيادة معدلات التضخم لتصبح (1.00%) عام (2020) نتيجة الإجراءات الحكومية لخفض سعر صرف العملة. إذ بلغ سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار (1450) بعد أن كان (1200)، فضلاً عن ذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية، لاسيما النفط الذي انخفضت أسعاره في السوق العالمية، وبالتالي صدور قرار منظمة أوبك (OPEC) بضرورة قيام الدول المصدرة للبترول بتخفيض سقف إنتاجها من النفط، الأمر الذي أدى إلى حصول ارتباك في الإيرادات المالية من العملة الأجنبية وعدم قدرة الدولة على تغطية مصاريف الاستثمار والتشغيل في الموازنة وبالتالي اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي من أجل سد النقص الحاصل في الإيرادات التي تدخل الموازنة العامة سنوياً.

الجدول (1) : تطور الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التضخم في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار)
وبالأسعار الثابتة (2007=100)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الاساس 2007	المعدل السنوي للتغير الناتج المحلي الاجمالي	الرقم القياسي لسعر المستهلك 2007 = 100	INF%معدل التضخم
2004	101788449	---	36.4	21.15
2005	103568449	1.74	49.9	27.05
2006	109368369	5.60	76.4	34.69
2007	111455813	1.90	100	23.60
2008	119802041	7.48	112.7	11.27
2009	124659542	4.05	122.1	7.70
2010	132731012	6.47	125.1	2.40
2011	142696722	7.57	132.1	5.30
2012	161066280	12.87	140.1	5.71
2013	174990175	8.64	142.2	1.48
2014	173872800	(-0.64)	145.9	2.54
2015	183616252.1	5.60	148	1.42
2016	193744446	5.51	148.1	0.07
2017	201059363.1	3.77	148.4	0.20
2018	210532887.2	4.71	149	0.40
2019	225058367.9	6.89	148.7	(-0.20)
2020	188112265.8	(-16.41)	150.2	1.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الواردة في الجدول (1)
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية لسنوات متفرقة.
*القيم بين قوسين (سالبة).

تم احتساب معدل التغير السنوي وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل التغير السنوي} = \frac{\text{القيمة في السنة الحالية} - \text{القيمة في السنة السابقة}}{\text{القيمة في السنة السابقة}} \times 100$$

3- تطور درجة الانكشاف التجاري في العراق خلال المدة (2004-2020): تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية المعنية في التأثير على مسارات التجارة الخارجية بهدف تحقيق أهداف على المستوى المحلي تخص الاقتصاد الوطني أو الأهداف التي تتعلق بالعالم الخارجي ومن بين أهم الأدوات التي تستخدمها السياسة التجارية في الاقتصاد هي التعريفات الكمركية او ما يعرف بالقيود الكمركية أو أنظمة الحصص والتراخيص والإعانات التي تخص التصدير (أمين، 2008: 147) ، وأن آثار السياسة التجارية وانعكاسها على التفاوت في تغييرات سعر الصرف وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي والتي يمكن توضيحها من خلال مؤشر الانكشاف التجاري .

$$\text{درجة الانكشاف التجاري} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

وتشير بيانات الجدول (2) المتعلقة بتطوير مؤشر الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) انه بعد عام 2003، شهد الاقتصاد العراقي انفتاحاً خارجياً على دول العالم المختلفة فقام باستيراد العديد من السلع والخدمات والمستلزمات الاخرى التي يفتقد لها السوق المحلي في العراق

فبعد مرور عام على الاحتلال الأمريكي للعراق بدأت صفحة جديدة بالنسبة لعلاقة العراق مع دول العالم لاسيما ما يتعلق بالتبادل التجاري فقد بلغت درجة الانكشاف التجاري المذكور (55.8) عام 2004، ليرتفع هذا الانكشاف بعد مرور عام واحد ليصل الى (62.1) عام 2005، ثم سجل ارتفاعاً واضحاً بعد مرور أربعة سنوات ليصل الى (94.2) عام 2008، غير انه انخفض بعد منتصف العام المذكور بسبب الازمة المالية العالمية إذ بلغ (47.0) عام 2008، غير انه عاود الارتفاع مرة أخرى ليصل أعلى درجة إذ بلغت (108.7) عام 2012، بسبب تحسن اوضاع العراق السياسية والأمنية وارتفاع أسعار صادرات النفط في الاسواق العالمية غير ان درجة الانكشاف سرعان ما عادت للانخفاض بعد مرور ثلاثة اعوام لتصل الى (54.9) عام 2016، ثم بعد ذلك ارتفعت لتصل الى (74.5) عام 2018، بعد تحسن وضع العراق الأمني وزيادة معدلات تبادله التجاري مع دول العالم غير ان ما حصل بعد مرور عام على هذا التحسن لم يكن بالحسبان إذ بوادر أزمة عالمية تلوح بالأفق فكانت جائحة كورونا هذه المرة التي أحدثت شكلاً واضحاً في الاقتصاد العالمي مذكّره بأزمة الكساد العالمي الذي أجتاحت دول أوروبا عام 1929، وعلى أثر تلك الازمة شهد الاقتصاد العالمي تراجعاً واضحاً ولم يعد هناك تبادل للسلع والخدمات بين دول العالم فانخفضت درجة انكشاف الاقتصادي للعراق الى (58.6) عام 2020، اعتباراً ان العراق جزءاً من المنظومة العالمية يؤثر ويتأثر بكل ما يحصل لهذا العالم من صدمات وأزمات سواء داخلية أم خارجية.

الجدول (2) يبين تطور مؤشر الانكشاف التجاري في العراق (2004-2020) (مليون دينار) وبالسعر الثابتة (2007=100)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	الصادرات	الاستيرادات	اجمالي التجارة الخارجية (الصادرات + الاستيرادات)	درجة الانكشاف التجاري	معدل التغير السنوي للانكشاف التجاري %
2004	101788449	25877930	30952242	56830172	55.8316	-----
2005	103568449	34881984	29443238	64325222	62.1088	11.24
2006	109368369	45028800	27593563	72622363	66.4016	6.91
2007	111455813	50156729	21060708	71217437	63.8974	(-3.77)
2008	119802041	76662378	36295954	112958332	94.2874	47.56
2009	124659542	46602714	11991508	58594222	47.0033	(-50.14)
2010	132731012	61392104	44271008	105663112	79.6069	69.36
2011	142696722	95298476	48596470	143894946	100.8396	26.67
2012	161066280	116159697	58935674	175095371	108.7101	7.80
2013	174990175	110595408	62150581	172745989	98.7186	(-9.19)
2014	173872800	101952934	54872921	156825855	90.1957	(-8.63)
2015	183616252.1	64006016	50888200	114894216	62.5730	(-30.62)
2016	193744446	51967725	37150695	89118420	45.9979	(-26.48)
2017	201059363.1	72409222	41452106	113861328	56.6307	16.99
2018	210532887.2	108209080	48711252	156920332	74.5348	31.61
2019	225058367.9	102633930	62167341	164801271	73.2260	(-1.75)
2020	188112265.8	58841427	51445616	110287043	58.6283	(-19.93)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الواردة في الجدول (2).
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرة السنوية لسنوات متفرقة.
* القيم بين قوسين (سالبة).

$$\text{درجة الانكشاف التجاري} = \frac{\text{الصادرات+الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

تم احتساب معدل التغير السنوي وفق الصيغة الاتية:

$$\text{معدل التغير السنوي} = \frac{\text{القيمة في السنة الحالية} - \text{القيمة في السنة السابقة}}{\text{القيمة في السنة السابقة}} * 100$$

المبحث الثالث، الاطار النظري للنموذج القياسي المعتمد في تحليل العلاقة الاقتصادية

المطلب الاول، تحليل مفهوم سكون السلاسل الزمنية Analyze the concept of time-series static تممتاز المتغيرات الاقتصادية بعدم الاستقرار أو السكون لأنها تتحرك بمرور الزمن بصورة تصاعدية أو تنازلية وبالتالي فان مسألة التنبؤ بهذه المتغيرات في المستقبل عن أمراً صعباً وهذا بطبيعة الحال يؤثر على الخطط والحلول الموضوعة لمعالجة المشكلات تتعرض لها هذه المتغيرات، وعلى هذا الأساس سعى الاقتصاديان (أنجل - جرانجر) وآخرون الى وضع حلول لمعالجة هذه المشكلة عن طريق اختبار إحصائي يسمى باختبار سكون السلاسل الزمنية والذي يبين الدرجة التكاملية للسلسلة الزمنية (الطائي والشرابي، 2010: 94).

الرسم البياني للسلاسل الزمنية التحليل البياني time series graph، هي الخطوة الأولى التي تستخدم في تحليل السلاسل الزمنية، والرسم البياني يعطي صورة واضحة، السلسلة الزمنية فيما إذا كانت ساكنة أو غير ساكنة، فالسلسلة الزمنية عندما تحتوي على اتجاه عام أو قيم شاذة فهذا يعني عدم سكون السلسلة الزمنية وهذا يقود إلى إجراء تحويلات على البيانات بهدف من السلسلة الزمنية، ولهذا فإن الرسم البياني مهم لأنه يعطي صورة واضحة عن السلسلة الزمنية ومدى حاجتها إلى التحويل المناسب بهدف استقرارها في متوسطها أو في تباينها قبل إجراء أي تحليل، وأن تحديد طبيعة السلسلة الزمنية فيما إذا كانت ساكنة من عدمها احياناً يصعب تحديدها بطريقة الرسم البياني لذلك يتطلب الأمر اللجوء إلى معايير أخرى بهدف الكشف عن سكون السلاسل الزمنية ومن هذه الاختبارات جذر الوحدة ودالة الارتباط الذاتي والجزئي (شبيب، 2016: 29).

اختبار جذر الوحدة للسكون، يعد من الاختبارات المهمة في عملية تحليل السلاسل الزمنية ولا سيما الاقتصادية منها ومن أكثر الاختبارات استخداماً في تحديد سكون السلاسل الزمنية من عدمها ولذلك فإنها اعتبرت مرادفة لمشكلة عدم سكون السلاسل الزمنية لأن احتواء السلسلة الزمنية لمتغير ما على مشكلة جذر الوحدة دليل على عدم سكون السلسلة الزمنية في حين أن السلسلة الزمنية تعد ساكنة إذا خلت من مشكلة جذر الوحدة ويمثل هذا الاختبار اختبار معياري لتحليل السلاسل الزمنية والذي يهدف إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للملاحظات والتأكد من سكونها وكذلك تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة (بتال وآخرون، 2013: 371). وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن من خلالها الكشف والاستدلال عن وجود

مشكلة جذر الوحدة في السلسلة الزمنية سنكتفي بذكر اختبارين هما الأكثر شيوعاً والتي سيتم توظيفها في هذا البحث وهما:

1: اختبار ديكي - فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller Test) (ADF): يعد من الاختبارات التي تستخدم في نماذج السلاسل الزمنية الكبيرة والمعقدة ففي عام (1981) قام كل من ديكي و فولر بتطوير الصيغة البسيطة الخاصة بالكشف عن مشكلة جذر الوحدة بهدف تلافي السلبيات التي تحتويها الصيغة البسيطة والمتمثلة بعدم اهتمامها بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي وذلك لأن البواقي في الصيغة البسيطة (الانحدار البسيط) دائماً ما تكون مرتبطة ذاتياً فيما ولذلك يتم اللجوء إلى النسخ المطورة من اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، ويتضمن هذا الاختبار ثلاث معادلات انحدار مختلفة بهدف اختبار وجود مشكلة جذر الوحدة، وأن تطبيق هذا الاختبار يكون من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) بإضافة قيم متباطئة للمتغير التابع إذ لا تحتوي المعادلة الأولى على الحد الثابت ولا على الاتجاه العام، في حين أن المعادلة الثانية تحتوي على حد ثابت فضلاً على أن المعادلة الثالثة تختلف عن المعادلتين السابقتين كونها تحتوي على حد ثابت واتجاه عام ويمكن توضيح ذلك من خلال الصيغ الآتية: (Enders,1995:221)

أ- بدون حد ثابت واتجاه عام:

$$\Delta Y_t = BY_{t-1} + \sum_{i=1}^K \lambda_i \Delta Y_{t-i} + u_t \dots \dots \dots (1)$$

ب- مع حد ثابت دون اتجاه زمني:

$$\Delta Y_t = a_0 + BY_{t-1} + \sum_{i=1}^K \lambda_i \Delta Y_{t-i} + u_t \dots \dots \dots (2)$$

ت- مع حد ثابت واتجاه زمني:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 t + BY_{t-1} + \sum_{i=1}^K \lambda_i \Delta Y_{t-i} + u_t \dots \dots \dots (3)$$

إذ إن:

Δ : الفروق الأولى للسلسلة الزمنية.

a_0, a_1, B : المعلمات المراد تقديرها للمدة الزمنية قيد البحث، Y_t : المتغير المطلوب اختباره.

k : عدد فترات الإبطاء، u_t : عنصر الخطأ العشوائي، T : الزمن على شكل اتجاه عام.

بعد تقدير هذه المعادلات بطريقة (OLS) فإن هذا الاختبار يركز على نفس الفرضيات من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدولية (t^*) ، فعندما تكون قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية (t^*) عند مستوى معنوية (5% أو 1%) وحجم العينة (n) فعندها تقبل الفرضية البديلة $(H_1: B \neq 0)$ وترفض فرضية العدم $(H_0: B = 0)$ ، وعليه فإن المعلمة المقدرة معنوية من الناحية الاحصائية وبالتالي فإنها خالية من جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية للمتغيرات عينة الدراسة ساكنة. أما إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية (t) فعندها ترفض الفرضية البديلة $(H_1: B \neq 0)$ وتقبل فرضية العدم $(H_0: B = 0)$ ، وعليه فإن المعلمة المقدرة غير معنوية من الناحية الاحصائية وبالتالي فإن السلسلة الزمنية غير ساكنة وعندها يجب اللجوء إلى

اجراء اختبار استقرارية الفرق الأول للمعادلات أعلاه فإذا كانت البيانات غير ساكنة فيكرر الاختبار للفرق الثاني والاستمرار بأخذ الفروق حتى الوصول إلى سكون السلسلة الزمنية قيد البحث.

اختبار فيليبس – بيرون (PP) (Phillips-Peron Test) : استخدم هذا الاختبار في عام (1988)، والذي يميز هذا الاختبار عن اختبار ديكي- فولر المطور إنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق ، إذ استطاع هذا الاختبار التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي وآثاره في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة وذلك من خلال اجراء تعديلات على معلمات التباين في النموذج و يأخذ بنظر الاعتبار وجود الارتباط الذاتي فضلا عن الطبيعة الديناميكية للسلسلة الزمنية ، وبهذا فإن هذا الاختبار اقترح طريقة غير معيارية بهدف تصحيح وجود الارتباط الذاتي على العكس من اختبار (ADF) الذي استخدم طريقة معيارية فضلا عن أن هذا الاختبار يمتلك قدرة اختبارية إحصائية أدق وأفضل من اختبار ديكي - فولر المطور وبالأخص عندما يكون حجم العينة صغيرة، ويعد اختبار (PP) غير حساس لعدم توافر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدية وبهذا فان هذا الاختبار يتطلب تقدير المعادلة الآتية: (بتال وآخرون ، 2013: 371)

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 Y_{t-1} + a_2 T + e_t \dots \dots \dots (4)$$

المطلب الثاني ، تحليل النتائج القياسية العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة [2004 – 2020]

2-3-1: متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي: من اجل اختبار فرضيات البحث وتحقيق اهدافها، تم تحديد المتغيرات التابعة ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (الانكشاف التجاري والتضخم والناتج المحلي الاجمالي) والمستقلة بسعر الصرف الموازي وكما في الجدول التالي:

الجدول (1) متغيرات البحث

الرمز	الدلالة	المتغير	التوصيف
Pr	سعر الصرف الموازي	X1	مستقل
Nc	الانكشاف التجاري	y	تابع
In	التضخم	y	تابع
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	y	تابع

المصدر: من عمل الباحثين

وبناء على الاطار النظري للدراسة فانه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية :

$$Y_i = a + b_1 X_1 + u_i$$

حيث يرمز Y الى المتغيرات التابعة بعض المتغيرات الكلية (الانكشاف التجاري و التضخم و الناتج المحلي الاجمالي)، اما (X1) فهي المتغير المستقل سعر الصرف الموازي وتمتد فترة البحث للمدة من 2004-2020، وهي مدة قليلة لا تكفي لا جراء طرق القياسي الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات الى بيانات ربع سنوية، اذ يوفر برنامج Eviews الاصدار العاشر الذي يعطي امكانية تحويل البيانات من سنوية الى ربع سنوية، الى جانب تحويل البيانات الى الصيغة اللوغاريتمية لتخلص من المشاكل الاحصائية

2: نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات البحث: سنقوم باختبار استقرارية متغيرات البحث باستخدام برنامج (Eviews10) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة اي هل انها تحتوي على جذر الوحدة. مع تحديد رتبة التكامل، اذ اصبح الكشف عن الاستقرارية للسلاسل الزمنية امر ذو اهمية كبيرة جداً في تقدير النماذج القياسية وذلك من اجل التخلص من مشكلة الانحدار الزائف عند التقدير فضلاً عن ان السلاسل الزمنية المستقرة يمكنها التخلص من الصدمات التي تعترضها ومن ثم العودة الى حالة التوازن في الاجل الطويل لذلك سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية وهذه الاختبارات هي ADF و PP وبعد اجراء احد هذه الاختبارات حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول الاتي:

الجدول (2) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات البحث عند المستوى الاصلي للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level					
		LOG_GDP	LOG_IN	LOG_NC	LOG_PR
With Constant	t-Statistic	(-1.4233)	(-1.0454)	(-2.2896)	(-1.9236)
	Prob.	0.5658	0.7313	0.1783	0.3197
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	(-2.9189)	(-2.6745)	(-2.2365)	(-1.4728)
	Prob.	0.1633	0.2507	0.4619	0.8293
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5679	(-1.3885)	(-0.1634)	(-0.7043)
	Prob.	0.8365	0.1517	0.6235	0.4080
		n0	n0	n0	n0

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر
*القيم بين قوسين (سالبة)

نجد من نتائج الجدول (2) ان المتغيرات التابعة غير مستقرة في المستوى الاصلي والمستقلة غير مستقرة عند المستوى الاصلي للبيانات وحسب اختبار pp ، وبما انه جميع المتغيرات غير مستقرة ، فتم اخذ الفرق الاول لها كما في الجدول (2)

الجدول (3) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات البحث عند الفرق الاول للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At FIST DFFERENCE					
		d(LOG_GDP)	d(LOG_IN)	d(LOG_NC)	d(LOG_PR)
With Constant	t-Statistic	(-5.6170)	(-4.4045)	(-4.6898)	(-3.4287)
	Prob.	0.0000	0.0008	0.0003	0.0133
		***	***	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	(-5.5830)	(-4.3640)	(-4.7234)	(-3.6352)
	Prob.	0.0001	0.0051	0.0016	0.0344
		***	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	(-5.6229)	(-4.2218)	(-4.7288)	(-3.4185)
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0009
		***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثاني عشر *القيم بين قوسين (سالبة)

نجد من نتائج الجدول (3) ان جميع البيانات اصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الاول للمتغيرات وحسب اختبار pp ، وعند مستويات معنوية (1%، 5%، 10%) اذ كانت قيمة t المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (3) مما يعني رفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) وقبول الفرضية البديلة ($H_1: B \neq 0$) التي تؤكد خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة، وعلى هذا الاساس يفضل استخدام اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) بسبب ان البيانات قد استقرت عند الفرق الاول الى جانب ان عدد المشاهدات قليل.

3.2.3. العلاقة بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق للمدة من

[2004_2020]

3.2.3.1. التقدير الاول لنموذج ARDL، يظهر الجدول (4) نتائج التقدير الاول لنموذج بين سعر

الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق للمدة (2004-2020)

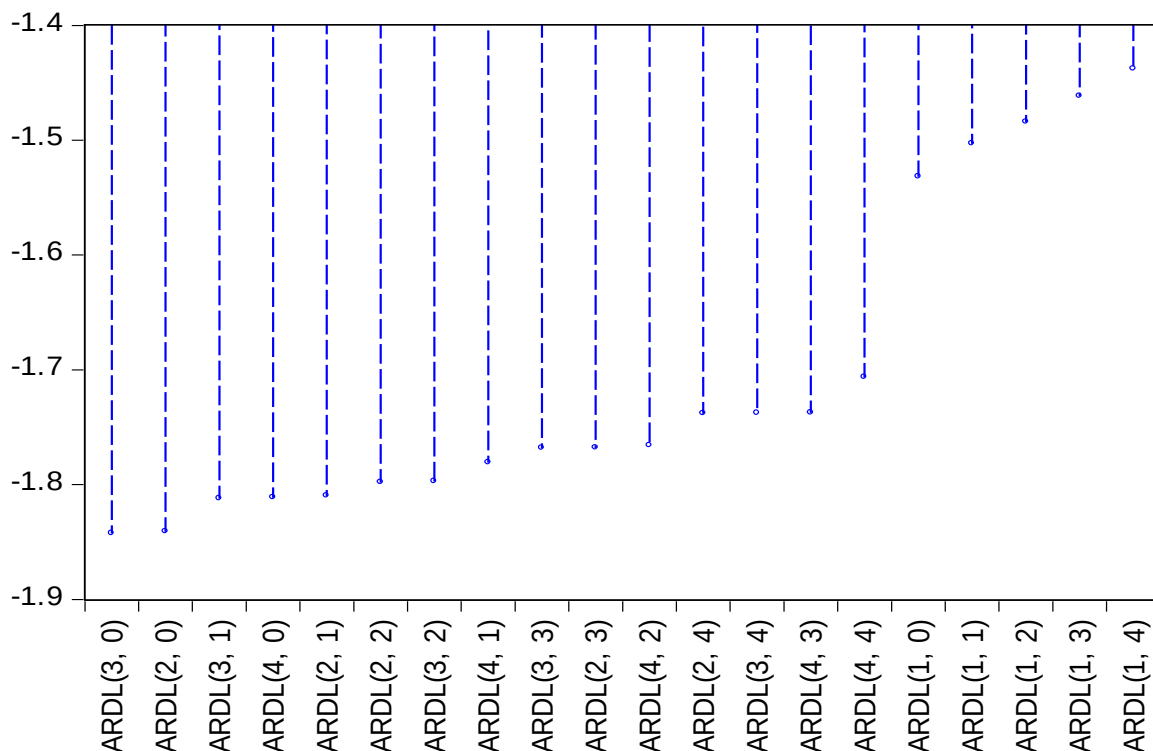
الجدول (4) نتائج التقدير الاول لنموذج ARDL بين سعر الصرف الموازي و الانكشاف التجاري في العراق للمدة (2004-

2020).

Dependent Variable: LOG_NC				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(3, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG_NC(-1)	1.310836	0.127869	10.25143	0.0000
LOG_NC(-2)	-0.290227	0.208995	-1.88678	0.1701
LOG_NC(-3)	-0.181215	0.128049	-1.41205	0.1622
LOG_PR	-0.154801	0.176480	-0.87156	0.3839
C	1.788030	1.345268	1.329125	0.1888
R-squared	0.886989	Mean dependent var		18.97693
Adjusted R-squared	0.879455	S.D. dependent var		4.267487
S.E. of regression	0.091996	Akaike info criterion		0.264968
Sum squared resid	0.507793	Schwarz criterion		-1.80345
Log likelihood	65.46120	Hannan-Quinn criter.		-1.69384
Durbin-Watson stat	1.987393			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

الشكل (1) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج
Akaike Information Criteria



المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

يظهر لنا من نتائج الجدول (4) والشكل البياني ان نموذج (ARDL) الملائم هو (3, 0) ARDL، لبيان العلاقة بين سعر الصرف الموازي و الانكشاف التجاري في العراق وذلك تم وفق معيار (AIC) اذ كان هذا النموذج من بين افضل (20) نموذج وذلك لإعطائه اقل قيمة لهذا المعيار اذ جرى تحديدها بشكل تلقائي من خلال برنامج (Eviews) اذ اشارت نتائج الاختبارات الاحصائية المبينة في الجدول (4) انها معنوية وذات جودة للنموذج المقدر. اذ يتبين ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.89) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج اي ان المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع بنسبة (89%) وان النسبة المتبقية والمتبقية والبالغة (11%) تعود الى تأثير متغيرات اخرى لم يتضمنها النموذج. وكانت قيمة (Durbin-Watson statistic) نحو (1.98) وهذه القيمة تشير الى ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

2.3-2.3 نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك، من اجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتمثل بـ (الانكشاف التجاري والتضخم والنتائج المحلي الاجمالي) ومؤشرات المستقلة المتمثلة بـ (سعر الصرف الموازي)، فلا بد من اجراء اختبار الحدود (Bounds Test) مع مراعاة النقاط الاتية:

1. مقارنة قيمة احصاءة (F) المحتسبة مع قيمتها الجدولية وضمن الحدود الحرجة فهناك حد ادنى (LCB: Lower Critical Bound) يوضح هل ان المتغيرات المدروسة متكاملة من الدرجة (0) I وحد اعلى (UCB: Upper Critical Bound) يوضح هل ان المتغيرات متكاملة من الدرجة (1) I ففي حالة تجاوز قيمة (F) المحتسبة الحد الاعلى (UCB) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود تكامل مشترك، اما في حالة وقوع قيمة (F) المحتسبة بين الحدين الاعلى والادنى فأن النتيجة تكون غير محسومة وتقبل فرضية العدم اي عدم وجود تكامل مشترك.

2. عند وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يتم تقدير المعادلة في الاجل الطويل طبقاً لمعيار (Akaike).

3. للتعرف على تحركات الاجل القصير وفقاً لمواصفات نموذج (ARDL) فانه يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

ويمكن بيان نتائج اختبارات الحدود بين مؤشرات التجارة الخارجية والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق من خلال الجدول الاتي:

الجدول (5) اختبار نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف الموازي و الانكشاف التجاري في العراق

Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.183703	1
Critical Value Bounds		
Significance	10 Bound	11 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

تظهر نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق الموضحة في الجدول (5) ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت نحو (5.18) اي أكبر من قيمة (F-statistic) الجدولية الدنيا والعليا عند مستوى معنوية اقل من (5%) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. مما يستلزم تقدير الاستجابة ومعامل تصحيح الخطأ.

3.3.2.3. نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل، بعد اجراء اختبارات الحدود (تكامل مشترك) تبين لنا وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، وهنا ينبغي الحصول على مقدرات الاجلين القصير والطويل لمعاملات الانموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) ويظهر من خلال الجدول (6) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق وكما يلي:

الجدول (6) نتائج تقدير الاستجابة القصيرة الاجل والطويلة بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق للمدة

(2004-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_NC(-1))	0.471442	0.119544	3.943684	0.0002
D(LOG_NC(-2))	0.181215	0.128049	1.415205	0.1622
D(LOG_PR)	-0.154801	0.176480	-0.877156	0.3839
CointEq(-1)	-0.160606	0.050093	-3.206135	0.0022
Cointeq = LOG_NC - (-0.9639*LOG_PR + 11.1330)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_PR	-0.963852	1.038690	-0.927949	0.3572
C	11.133001	7.411594	1.502106	0.1383

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

من نتائج الجدول نجد الاتي:

1- تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق للمدة (2004-2020)، لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل (1%)، اذ تشير المعلمة العودة الى التوازن خلال (-0.16) من الزمن.

2- تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير عكسي ضعيف بين سعر الصرف الموازي و الانكشاف التجاري، يعني ان زيادة سعر الصرف الموازي تؤدي الى انخفاض الانكشاف التجاري العراقي خلال مدة الدراسة ويرجع السبب وبالرغم من ان العراق قد صمم استراتيجية وطنية لتشجيع الاستثمار وإعادة الهيكلة وتحرير التجارة والانفتاح، لكنه مازال يعاني من انخفاض نصيبه من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، فمن ناحية الكمية لازال نصيب العراق من الاستثمار لا يتناسب مع إمكانياته الاقتصادية والبشرية، إذ نلاحظ ان نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جداً بالمقارنة مع باقي الدول العربية.

3.2.4.4. نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين: يظهر الجدول (7) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري.

الجدول (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين بين سعر الصرف الموازي والانكشاف التجاري في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.000197	Prob. F(1,59)	0.9888
Obs*R-squared	0.000217	Prob. Chi-Square(1)	0.9882
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.013488	Prob. F(1,62)	0.9079
Obs*R-squared	0.013920	Prob. Chi-Square(1)	0.9061

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

كما يظهر من الجدول (7) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين. لان قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فريضة العدم.

4.2.3. العلاقة بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الاجمالي في العراق

3.4.2.1 ، يظهر الجدول (8) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والموازي والنتائج المحلي الاجمالي.

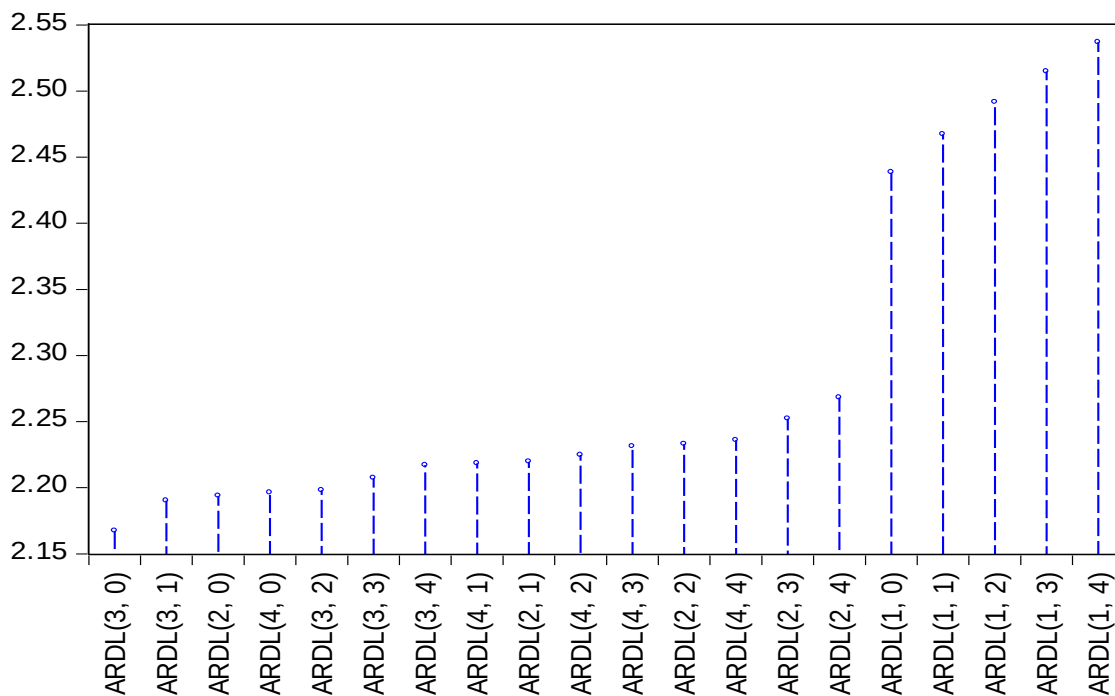
الجدول (8) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الاجمالي في العراق

Dependent Variable: LOG_gdp				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(3,0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG_GDP(-1)	1.075848	0.126147	8.528503	0.0000
LOG_GDP(-2)	-0.204119	0.186483	-1.09568	0.2782
LOG_GDP(-3)	-0.232085	0.124907	-1.85059	0.0682
LOG_PR	2.721580	1.535256	1.772721	0.0814
C	-16.03844	10.79628	-1.48553	0.1427
R-squared	0.922541	Mean dependent var		13.36201
Adjusted R-squared	0.915977	S.D. dependent var		2.342363
S.E. of regression	0.678975	Akaike info criterion		2.151300
Sum squared resid	27.19939	Schwarz criterion		2.352012
Log likelihood	-63.91724	Hannan-Quinn criter.		2.230494
Durbin-Watson stat	2.033115			

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

تظهر نتائج الجدول (8) ، والشكل (2) ان نموذج ARDL الملائم هو ARDL(3,0) للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والنتائج المحلي الاجمالي.

الشكل (2) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج
Akaike Information Criteria



المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

يظهر لنا من نتائج الجدول (8) والشكل البياني (2) ان نموذج (ARDL) الملائم هو (ARDL (3,0)، لبيان العلاقة بين سعر الصرف الموازي والنتاج المحلي الاجمالي وذلك تم وفق معيار (AIC) اذ كان هذا النموذج من بين افضل (20) نموذجاً وذلك لإعطائه اقل قيمة لهذا المعيار اذ جرى تحديدها بشكل تلقائي من خلال برنامج (Eviews) اذ اشارت نتائج الاختبارات الاحصائية المبينة في الجدول السابق ذكره انها معنوية وذات جودة للنموذج المقدر.

اذ يتبين ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.92) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج اي ان المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحصل في المتغير التابع بنسبة (92%) وان النسبة المتبقية والبالغة (8%) تعود الى تأثير متغيرات اخرى لم يتضمنها النموذج.

وكانت قيمة (Durbin-Watson statistic) نحو (2.03) وهذه القيمة تشير الى ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

2.5.2 نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

يظهر الجدول (13) نتائج اختبارات للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والتضخم.

الجدول (13) اختبار نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف الموازي والتضخم في العراق

Test Statistic	Value	K
F-statistic	11.31803	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	5.59	6.26
5%	6.56	7.3
2.5%	7.46	8.27
1%	8.74	9.63

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

تظهر نتائج اختبارات الحدود بين سعر الصرف الموازي والتضخم في العراق وجود تكامل مشترك لان قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية اقل من (1%).

3-5-2.3، نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل.

يظهر الجدول (14) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق نموذج ARDL للعلاقة مؤشرات سعر الصرف الموازي والتضخم وكما يلي:

الجدول (14) اختبار نتائج اختبارات الاستجابة طويلة بين سعر الصرف الموازي والتضخم في العراق

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_GDP(-1))	0.436203	0.112240	3.886359	0.0003
D(LOG_GDP(-2))	0.232085	0.124907	1.858059	0.0682
D(LOG_PR)	2.721580	1.535256	1.772721	0.0814
CointEq(-1)	-0.360355	0.076620	-4.703121	0.0000
Cointeq = LOG_GDP - (7.5525*LOG_PR -44.5073 + 0.1135				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_PR	7.552490	3.953433	1.910363	0.0610
C	-44.507290	28.468017	-1.563414	0.1233

المصدر : مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

من نتائج الجدول نجد الاتي :

1- تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه بين سعر الصرف الموازي و التضخم في العراق للمدة (2004-2020). لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل (1%)، اذ تشير المعلمة العودة الى التوازن خلال (-0.36) من الزمن .

1- تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير طردي قوي و معنوي عند مستوى اقل من 10(%) وهذا يعني ان زيادة سعر الصرف تؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم في العراق خلال مدة الدراسة وهذا ما حصل عند قيام الحكومة العراقية بتغيير سعر الصرف بالزيادة ادى الى ارتفاع معدلات التضخم في العراق.

3-5-2.4، نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين، يظهر الجدول (15)

نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والتضخم. الجدول (15)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والتضخم في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.327895	Prob. F(1,58)	0.5691
Obs*R-squared	0.365402	Prob. Chi-Square(1)	0.5455
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.077965	Prob. F(1,62)	0.7810
Obs*R-squared	0.080379	Prob. Chi-Square(1)	0.7768

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

كما يظهر من الجدول (15) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين. لان قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فريضة العدم.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات،

1- يعد سعر الصرف واحداً من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي دوراً مهماً في اقتصادات دول العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص.

2- عدم وضوح السياسة المالية والنقدية في العراق لاسيما بعد عام 2003، على الرغم من حصول البنك المركزي على استقلاله وهو ما أثر على سعر الصرف بالنسبة للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في سوق العملات الأجنبية.

أظهرت نتائج تحليل البيانات بأن هناك علاقات اقتصادية مختلفة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، فكانت علاقة سعر الصرف بالناتج المحلي الإجمالي توازنه، بينما علاقته بالانكشاف التجاري (عكسية) غير توازنه، بينما كانت علاقة سعر الصرف بالتضخم (طردية) طوال مدة البحث (2004-2020).

2- أثبتت نتائج التحليل القياسي وجود تأثير طردي عند مستوى معنوية اقل من (10%) بين سعر الصرف الموازي والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي وهذا يعني ان زيادة سعر الصرف الموازي يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2020).

التوصيات،

1- التأكيد على دور البنك المركزي من أجل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي على أقل تقدير يكون ثابتاً لمدة زمنية معينة لاسيما بعد حصول البنك المركزي على استقلاله عام (2004) بموجب القرار (56) للعام المذكور بعيداً عن تدخلات الحكومة بنشاطه الاقتصادي والمالي خاصة ما يتعلق (بعرض النقد).

2- فضلاً عن أنه يوصي من الضروري حصر الصلاحيات المتعلقة بسعر الصرف بيد البنك المركزي العراقي وعدم التدخل من قبل الجهات الاخرى بعمله.

3- لا بد من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أجل تحقيق استقرار الأسعار في السوق المحلية والمحافظة على استقرار سعر الصرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي.

4- وضع مراقبة شديدة على منافذ بيع العملات الأجنبية لاسيما (الدولار) من أجل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي.

5- تنويع الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على القطاع النفطي في دعم الموازنة العامة في العراق والمساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

المصادر:

1- أبراهيم، احمد إبراهيم جمعة (2017)، اثر التقلبات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة العراق للمدة (2000- 2015)، رسالة ماجستير، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، السودان.

2- أمين، رشيد (2013)، سياسة سعر الصرف كأداة التسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، لبنان.

3- امين، هجير عدنان زكي (2008)، الاقتصاد الدولي، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق

4- الطائي، فاضل عباس، الشرابي، نجلاء سعد (2010)، المنطق المغيب لنموذج سلسلة زمنية غير المروحة مع التطبيق، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد (18).

5- بتال، احمد حسين، احمد إسماعيل المشهداني، وسام حسين علي (2013)، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (1980- 2010)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (6)، العدد (12).

6- خضير، منعم احمد، حمزة، حارث عدنان محمد (2018)، اثر السياسة النقدية في العراق للمدة (2005 – 2015)، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (1)، العدد (41) العراق.

7- درويش، م ، راضي، م. (2009)، دراسة أثر العولمة على المديونية الخارجية في الأقطار العربية ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (3)، المجلد (7).

8- دوجي، سلمى (2015)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة.

9- سمية، موري (2009)، اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية – دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

10- سحنون، فاروق (2010)، قياس اثر بعض المتغيرات الكمية للاقتصاد على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

11- شبيب، هناء سعيد محمد (2016)، العلاقة التوازنية طويلة المدى بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي دراسة قياسية لحالة العراق للمدة (2000 – 2013)، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد (1)، العدد (37).

12- صخري، (2005)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة الجزائر

- 13- عبد الحق، بوعثروس (2000)، أثر تغيير سعر الصرف على الاسعار المحلية، مجلة العلوم الانسانية العدد (35)، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- 14- عبد الحميد، عبد المطلب (2016)، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية – الاسكندرية.
- 15- هيجانة، يوسف احمد (1998)، نظريات سعر الصرف في ظل الاقتصاد العالمي المعاصر، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (25).
- 16- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية متفرقة.
- 17- يمينه، درقال (2010)، دراسة تقلبات اسعار الصرف في المدى القصير – اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر.

المصادر الاجنبية

1-Bourbonnais, Regis (2003), Econometrics, edition 5, Dunod, Paris.

2-Enders. W (1995), Applied Econometrics Time Series, New York John Wiley & Sons, Inc, USA